Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

الاتحاد من أجل المتوسط منذ اعتماد خارطة الطريق:

التزام معزز نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

اتبع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط على:

/ufmsecretariat

@UfMSecretariat

/union-for-the-mediterranean

flickr.com/photos/ufms

/UfMSecretariat

الاتحاد من أجل المتوسط منذ اعتماد خارطة الطريق: التزام معزز نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط

يمثل المنتدى الإقليمي الرابع فرصة مواتية لتقييم إنجازات الاتحاد من أجل المتوسط منذ اعتماد خارطة الطريق، وبدء عملية التفكير في أولويات الأعوام المقبلة.

وقد شكل اعتماد وزراء الخارجية لخارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط في يناير ٢٠١٧ علامة فارقة للمنظمة على المستويين السياسي والتنفيذي، حيث أعطت خارطة الطريق للاتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة وسمحت للأمانة العامة، من خلال توجيهات الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط ودعمها المستمر، بوضع الرؤية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ لتنفيذ إطار تعاون مُعزز في المنطقة الأورومتوسطية بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة بشكل يتسق مع أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها.

وخلال المنتدى الإقليمي الثالث للاتحاد من أجل المتوسط الذي عقد في ٨ أكتوبر ٢٠١٨ في برشلونة، والذي تزامن مع الذكرى السنوية العاشرة للمنظمة، قام وزراء الخارجية بتقييم تنفيذ خارطة الطريق وجددوا التزامهم بتعزيز التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفيما يلي نبذة محدثة حول تنفيذ خارطة الطريق للاتحاد من أجل المتوسط تتضمن أبرز ما تحقق من إنجازات على طريق التكامل الإقليمي في المنطقة الأورومتوسطية.

١. دعم الحوار الإقليمي من أجل نتائج ملموسة على أرض الواقع

١,١. دعم الحوار الإقليمي من أجل تطوير أجندات مشتركة طموحة:

يظل أحد أهم أهداف الاتحاد من أجل المتوسط هو تيسير الحوار السياسي بين الدول الأعضاء. وكان لانتظام انعقاد الاجتماعات الوزارية حول العديد من الموضوعات الاستراتيجية دوراً هاماً في تبني برامج إقليمية طموحة بوتيرة منتظمة ومشاركة فاعلة من قبل الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط سعياً لدعم التنمية الشاملة والمستدامة وفي إطار تعزيز التكامل الإقليمي في حوض المتوسط.

صار المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط، والذي يجمع وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء، حدثاً متزايد الأهمية منذ عام ٢٠١٥.
وعلى مدار الأعوام الماضية، اكتسب المنتدى زخماً كبيراً من حيث الانتظام والمشاركة والنتائج.
فقد شكّلت الملكية المشتركة من قِبل رئاسة الاتحاد ودوله الأعضاء عنصراً رئيسياً في إعادة تنشيط الحوار السياسي.

أثناء المؤتمر الوزاري حول التوظيف والعمل (أبريل ٢٠١٩) والمؤتمر الوزاري حول التجارة (مارس ٢٠١٨)، أعطت الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة لجهود التعاون الإقليمي الخاصة بالتكامل في الأطر الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الأورومتوسطية.

ويتبين من التزام الدول الأعضاء بتلك الموضوعات المحورية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط الإمكانات الكبيرة له كإطار فريد للحوار الإقليمي في حوض البحر المتوسط.

عقد الاجتماع الوزاري حول تعزيز دور المرأة في المجتمع بالقاهرة في نوفمبر ٢٠١٧، والذي عهد إلى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بمهمة تأسيس آلية إقليمية لرصد التقدم في مجال المساواة بين الجنسين بهدف تقديم توصيات لواضعي السياسات والأطراف الإقليمية الفاعلة في هذا المجال.

ويشهد دعم الدول الأعضاء لنظام التقييم المشار إليه بتنامي الالتزام بتحقيق نتائج ملموسة على هذه الصعيد.

٢,١. بناء أجندات موضوعية شاملة ومشتركة من خلال مقاربة فريدة تشمل مختلف فئات الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة:

سعى الاتحاد من أجل المتوسط بشكل حثيث لضم جميع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال التنمية في أطر الحوار الإقليمية الخاصة به، وذلك في جميع مجالات نشاطه، مما يأتي مكملاً للاجتماعات الوزارية حول الموضوعات المختلفة والتي تتراوح بين تعزيز دور المرأة في سوق العمل، وحرية التنقل، والتعاون الصناعي، والنقل، والتنمية الحضرية المستدامة، والبيئة، والمياه، والطاقة وتغير المناخ.

وانطلاقاً من ذلك، اعتمدت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط مقاربة تشمل مختلف فئات أصحاب المصلحة لتحشد جهود الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية بهدف تيسير الحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات من أجل فهم أفضل لاحتياجات الأطراف المعنيين ودعم مشروعات محددة.

تقوم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط حالياً بإدارة منصة افتراضية، وهي مركز المعرفة الافتراضيVKC ، حيث يمكن للأطراف المعنية العثور على معلومات محدثة حول المناطق البحرية والساحلية، ومناقشة مختلف المبادرات والمشروعات، وذلك بهدف الإسهام في إرساء دعائم مجتمع أورومتوسطي للاقتصاد الأزرق.

وتخضع المنصة لتطوير متواصل، في ضوء كونها متاحة لجميع الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، وذلك سعياً لجعلها منصة ترقى لتطلعات المستخدمين.

كما تساند الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط انخراط الشباب ومشاركته في المنطقة الأورومتوسطية.

فقد قامت الأمانة العامة بدعم إطلاق شبكة شباب المتوسّط من أجل المناخ والتي تهدف لخلق الوعي بين الشباب ومشاركة أفضل الممارسات ومساندة المبادرات المحلية لمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ.

وتشارك الشبكة بانتظام في اجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك مجموعة خبراء تغير المناخ، جنباً إلى جنب مع ممثلي الحكومات والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى.

يتزايد مستوى طموح الأجندات الإقليمية المعتمدة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، نظراً للحوار الناجح والشامل بين مختلف الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة.

وفي مجال النقل والتنمية الحضرية، تعمل منصات الحوار الإقليمي الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط على تقييم خطط العمل الإقليمية الحالية من أجل تيسير الحوار بين الدول الأعضاء تمهيداً للمؤتمرات الوزارية القادمة

٣,١. تعزيز العمل بين المؤسسات والتعاون مع المجموعات دون الإقليمية والأطراف الإقليمية الفاعلة

تتسم التحديات الجادة التي تواجه المنطقة الأورومتوسطية بطبيعتها العابرة للحدود، وتُبرز في هذا السياق الأهمية الفائقة لتعزيز التعاون والتكامل بين مختلف الأطر والمبادرات متعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية. لذا، فيسعى الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز التضافر والتكامل بين الأُطر القائمة للتعاون في المنطقة.

لا تقتصر بيئة العمل في حوض البحر الأبيض المتوسط على الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط فحسب، وإنما تضم مؤسسات أخرى وإطارات للحوار تلتزم بأهداف عملية برشلونة، والتي تشمل مؤسسة أنالیند، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، وجمعية المناطق والمحليات الأورمتوسطية.

وتتطلع الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط لتنظيم القمة الأولى للمنظمات الأورومتوسطية في عام ٢٠٢٠ لتنسيق أنشطتها والحد من التكرار في المبادرات، فضلاً عن ترسيخ وضع الاتحاد من أجل المتوسط في قلب التعاون الأورومتوسطي.

بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة في العديد من الاجتماعات الوزارية والفنية لحوار 5+5، تنظم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط المنتديات السنوية لـ MedThink 5+5 بالتعاون مع المعهد الأوروبي للمتوسط منذ عام ٢٠١٦.

حيث تلتقي تلك الشبكة من الخبراء وممثلي المراكز البحثية والمؤسسات الدبلوماسية لمناقشة أفضل السبل لتنفيذ الالتزامات التي تبنتها الدول الأعضاء تجاه هذا التجمع دون الإقليمي، وكذلك لبحث خلق تحالفات جديدة داخل حوار 5+5 وفي المنطقة الأورومتوسطية بشكل عام.

قامت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بدعم قمة الضفتين على عدة مستويات، بما في ذلك تنظيم حواراً إقليمياً في مايو ٢٠١٩ ضم العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني من كافة الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط.

وقد حظيت المبادرة بحشد هام وساعدت قمة ضفتي المتوسط في الوصول لقاعدة أكبر من الحضور حول موضوعات تؤثر في المنطقة الأورومتوسطية في العموم، بما في ذلك البيئة والمياه والطاقة والتنمية المستدامة والتحديات الاقتصادية لتمكين الشباب والمرأة.

٢. تعزيز مساهمة أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط في الاستقرار الإقليمي والتنمية البشرية

٢,١. التنمية البشرية من خلال بناء القدرات والتعليم العالي

يقوم الاتحاد من أجل المتوسط بإعداد الأجيال الأورومتوسطية لمواجهة تحديات المستقبل الهائلة. وتضم المنطقة الأورو-متوسطية أكثر من ٣٠ مليون طالب، وبحلول عام ٢٠٣٠، من المرجح أن تصل نسب التسجيل في التعليم العالي لنحو ٤٠٪ مما سيغير مجال التعليم بشكل جذري، وخاصة إذ تشهد المنطقة ظهور جيل جديد من الشباب الحائز على أفضل الشهادات والإجازات العلمية في تاريخ أسواق العمل.

تعد الجامعة الأورومتوسطية بفاس أحد أكبر مراكز التميز التي تشهد نمواً مطرداً. وتسجل الجامعة ارتفاعاً مستمراً في عدد المسجلين والذين وصلوا لألف طالب من جميع أنحاء المتوسط، وذلك بفضل دعم الاتحاد من أجل المتوسط.

حيث تعد الجامعة الأجيال الجديدة لبناء محيط أورومتوسطي أكثر صلابة من خلال مناهج تركز على القضايا الرئيسية في المنطقة.

طلقت الجامعة مدرسة للهندسة الرقمية والذكاء الاصطناعي في سبتمبر ٢٠١٩، تشمل أكبر منصة جامعية للهندسة الرقمية في أفريقيا.

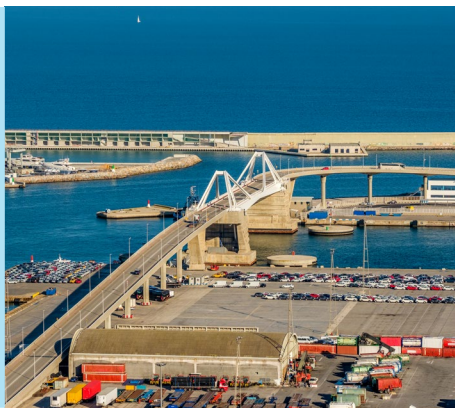

اعتمد الاتحاد من أجل المتوسط العديد من مشروعات بناء القدرات، مثل ترانس لوج ميد، TransLogMed والذي طورته المدرسة الأوروبية للشحن البحري القصير، حيث يدعم المشروع تنفيذ حلول نقل بحري مبتكرة وذات كفاءة من خلال أكثر من ٣٠ ورشة عمل ودورات معتمدة.

وقد بدأت الأنشطة التدريبية في نوفمبر ٢٠١٧ في العديد من الموانئ في إيطاليا وأسبانيا وتونس، بما سيعود بالنفع على ما يزيد عن ألف من العاملين في تلك المجالات.

تسعى شبكة الفرصة الجديدة المتوسطية MedNC، والتي يدعمها المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية ويساندها الاتحاد من أجل المتوسط، لمساعدة آلاف الشباب المتوسطي الغير ملتحق بالتعليم أو سوق العمل أو التدريب بهدف إدماجهم في النظام التعليمي وسوق العمل، ومساعدتهم في تبوء موقع ملائم في المجتمع.

وعقب اعتماد الدول العشر أعضاء حوار 5+5 أثناء قمة ضفتي المتوسط في يونيو ٢٠١٩، تجمع شبكة الفرصة الجديدة المتوسطية أكثر من ٢٦ ألف شاباً وشابة ومائة مركز مشارك من تسع دول أورومتوسطية لإعداد حلول محلية مبتكرة لمواجهة تحديات البطالة والإدماج الاجتماعى والمهنى للشباب.

٢,٢. تطوير المعرفة العلمية والابتكار عبر كافة موضوعات التعاون الإقليمي

تسعى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط لتطوير المعرفة العلمية والابتكار عبر العديد من الموضوعات الرئيسية من خلال تجميع الجهود ذات الصلة في مجال الدراسات العلمية وجمع البيانات المتاحة على المستوى الإقليمي لتمكين تطوير الاستجابة المشتركة بشكل فعال وملائم للسياق الأورومتوسطي.

يشكل غياب البيانات العلمية والمعلومات أحد أهم العوامل التي تحول دون إعداد سياسات ناجحة للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ. وبالرغم من تعدد الدراسات، فلا يوجد توافق حول مستوى المخاطر على الصعيد الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذ الصدد، يدعم الاتحاد من أجل المتوسط الجهود الرامية لجمع البحوث العلمية المتاحة، وتحديداً من خلال تقرير MedECC حول المخاطر المرتبطة بتغير المناخ في حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي يشكل تقييم علمي هام وشامل في هذا المجال على المستوى الإقليمي.

كلفت الدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الأمانة العامة بإعداد تقرير حول التكامل الإقليمي في حوض المتوسط يحلل أهم التوجهات والتطورات ذات الصلة في المنطقة.

حيث تم الانتهاء من إعداد دراسة أولية لتعريف المؤشرات في عام ٢٠١٨، والتي تخدم كركيزة للنسخة الأولى من تقرير التكامل الإقليمي، والذي من المنتظر أن يصدر خلال عام ٢٠١٩.

يعد دعم البحث والابتكار أحد الدعائم الرئيسية لنشاط الاتحاد من أجل المتوسط.

فقد قامت الأمانة العامة بدعم إطلاق شبكات بحث أورومتوسطية في العديد من المجالات المحورية، مثل الهجرة (الشبكة الأورومتوسطية للمعاهد البحثية حول الهجرة، والمنتدى المتوسطي للحوار حول أسباب الهجرة الريفية)، والبيئة، والاقتصاد الأزرق، والزراعة والأمن الغذائي، وخاصة من خلال دعم المبادرات المرتبطة لبريما وبلوميد والمركز الدولي للدراسات المتوسطية المتقدمة فى مجال الزراعة أو منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

٣. تعزيز القدرات المؤسسية للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط

١,٣. انخراط أكثر فعالية مع الأطراف الإقليمية الفاعلة من أجل تأثير ملموس:

قامت الأمانة العامة بتطوير استراتيجية تمويلية طويلة الأمد تتضمن إرساء أطر شراكة مع الجهات التمويلية الرئيسية في المنطقة سعياً لتعزيز آثار أنشطتها على كافة الأصعدة.

وقعت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط اتفاقية مالية متعددة السنوات مع الوكالة السويدية للتنمية (Sida) في فبراير ٢٠١٧ لدعم أنشطة الأمانة نحو تنمية أكثر شمولية واستدامة في المنطقة.

ويهدف هذا الاتفاق في المقام الأول إلى تمويل أنشطة الحوار الإقليمي للأمانة في مجالات تمكين المرأة والطاقة والعمل المناخي والبيئة والمياه والاقتصاد الأزرق.

تم إرساء إطار للمشاركة في أكتوبر ٢٠١٧ بين الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

وتهدف تلك الشراكة إلى تعزيز التكامل الإقليمي وخلق فرص العمل، وخاصة للشباب، وكذلك تعزيز التجارة في البحر الأبيض المتوسط. حيث تم بموجب هذا الاتفاق دمج خبراء من الهيئة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في هيكل الأمانة لتنفيذ عدد من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق تلك الأهداف.

تم توقيع اتفاقية مع وزارة الشؤون الخارجية النرويجية في عام ٢٠١٤ لتمويل عدد من المشروعات التي يتبناها الاتحاد من أجل المتوسط في مجال المساواة بين الجنسين.

كما يجري في الوقت الحالي التفاوض بشأن اتفاقية جديدة وموسعة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ لتمويل المشروعات التي تركز على تمكين المرأة والشباب وتعزيز المساواة بين الجنسين في العديد من الدول الأعضاء في جنوب المتوسط.

٢,٣. توسيع نطاق أنشطة الأمانة العامة لتحقيق نتائج ملموسة بين شعوب المتوسط:

تتبنى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط عدداً من المشروعات الإقليمية التي تسهم في تحقيق الأهداف الشاملة للاستقرار والتنمية والتكامل الإقليمي، وذلك من خلال إقرارها بإجماع الدول الأعضاء، والتي توفر تأثيرًا ملموسًا لمواطني المنطقة الأورو-متوسطية. حيث تهدف إلى تأثير أكثر من ٥١ مليون مستفيد من المشروعات التي يتبناها الاتحاد من أجل المتوسط بشكل مباشر، مع تأثير غير مباشر يمتد تأثيره ليشمل ما يزيد عن ١٠٠ مليون شخصاً.

وقد عززت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط قدراتها على دعم ومتابعة تطوير وتنفيذ المشاريع على مدار الأعوام الماضية، لا سيما على المستوى الفني بما يتيح للأمانة بشكل خاص التغلب على ما قد يصيب بعض المشروعات من جمود من خلال حشد جهود الحكومات وأصحاب المصلحة، فضلاً عن التمويل اللازم، نحو إنجاح المشروعات وتسهيل الوصول إلى التمويل من خلال شبكة فعالة من الجهات المانحة والمؤسسات المالية، وبدء المشروعات بدعم من الخبراء الوطنيين والشركاء التقنيين.

أقر كبار مسئولي الدول الأعضاء في سبتمبر ٢٠١٨ مقترحاً لإصلاح المعايير ذات الصلة بتبني ودعم الاتحاد من أجل المتوسط للمشروعات الإقليمية سعياً لتبسيط عملية تبني المشروعات وجعلها أكثر وضوحًا وفعالية لمروجي المشروع والجهات المانحة على حد سواء.

حيث تعمل الأمانة العامة للاتحاد منذ ذلك الحين على تنفيذ تلك الإصلاحات من خلال تحديث عملياتها الداخلية، بالإضافة إلى وضع آليات جديدة تسمح برصد تقدم المشروعات، بما في ذلك المراجعات الدورية لمشروعات الاتحاد من أجل المتوسط، وإمكانية وقف دعم المشروعات التى تعانى من مشاكل هيكلية تحول دون تحقيق أهدافها.

تقوم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بحشد جهود الحكومات والمؤسسات المالية والمانحين الدوليين لحشد التمويل اللازم لتمويل المشروعات التي يتبناها الاتحاد من أجل المتوسط.

حيث تلقت محطة تحلية المياه في غزة خلال عام ٢٠١٨ التمويل اللازم (٤٥٦ مليون يورو) لبدء إنشاء أحد أكبر مشروعات البنية التحتية في المنطقة، وذلك بفضل الدعم السياسي والمالي من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

وفي نفس العام، دعمت أمانة الاتحاد من أجل المتوسط أيضًا مبادرة Plastic Busters في مرحلة جمع التبرعات ورافقت المروج في تقديم المشروع إلى الصناديق الأوروبية، والذي حصل على تمويلاً يقدر بـ٥ مليون يورو من برنامج الاتحاد الأوروبي المتوسطي خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

كما تقوم الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط منذ عام ٢٠١٧ بتطوير برامج بناء القدرات لمروجي المشروعات الإقليمية وأصحاب المصلحة في المبادرات الإقليمية التي يدعمها الاتحاد.

وسوف تقوم الأمانة العامة بتقديم دورات تدريبية لأعضاء الوزارات وسلطات الجمارك والشركات المشاركة في اتفاقية أغادير، بالتعاون مع الهيئة الألمانية للتنمية GIZ بالتركيز على السياسات التجارية اعتبارًا من عام ٢٠٢٠.

كما سيتم تطوير المساعدة الفنية لفرق من جامعة فاس الأورومتوسطية لتقديم طلبات اعتماد برامج التدريب الخاصة بهم من الجهات الأوروبية.

٣,٣. تعزيز الحوكمة في الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط:

وافقت الدول الأعضاء في يوليو ٢٠١٨ على أكبر حزمة للإصلاح الإداري سعياً لتحسين أطر الحوكمة والمساءلة وتعزيز الشفافية وقدرة الأمانة العامة على تنفيذ أنشطة ملموسة، وذلك لمواكبة النمو المطرد في أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط. وقد تم إلى حينه اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا الصدد.

دعت الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط الدول الأعضاء في مارس ٢٠١٩ لترشيح أعضاء في لجنة المراقبة للاتحاد من أجل المتوسط، وذلك في أعقاب إقرار سياستي مكافحة الغش والفساد خلال اجتماع كبار المسؤولين الذي عقد في ١٧ يوليو ٢٠١٨.

وستشكل تلك اللجنة كياناً مستقلاً يشمل خبراء استشاريين ليعاون الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بمكافحة الغش ومكافحة الفساد وتنفيذ نظام الإبلاغ عن المخالفات ذات الصلة في إطار السياسات المذكورة أعلاه.

وافق كبار مسئولي الاتحاد من أجل المتوسط على تعيين مسئول معني بالشق المحاسبي خلال اجتماعهم الذي عقد في بروكسل في ١٧ يوليو ٢٠١٩، وذلك في إطار السعي لتحديث منظومة الحوكمة ونظام الرقابة الداخلية بالأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، لا سيما الفصل بين الواجبات المالية بين الجهات المعنية بالشئون المالية.

حيث يهدف هذا التعيين إلى تعزيز عملية الإدارة المالية وتقديم التقارير ذات الصلة من قبل الأمانة العامة، ويأتي الفصل بين الواجبات والمهام بين مسئول التفويض ومسئول الحسابات لتعزيز الشفافية وتحسين المساءلة.

٤. البحر المتوسط على الصعيد الدولي: شراكة إقليمية في طليعة التحديات العالمية

٤,١. توسيع نطاق الشراكات نحو مساهمة أورو-متوسطية معززة في أجندة ٢٠٣٠:

يقع البحر المتوسط في قلب التحديات العالمية، بما في ذلك كونه في طور الانتقال نحو الثورة الصناعية الرابعة وما يشهده من تحولات في أسواق العمل والتأثيرات الضارة لتغير المناخ والتصحر وندرة المياه. لذا، وبشكل عام، يمكننا القول أن كافة التحديات الدولية الحالية قد تجسدت، بشكل أو بآخر، في المنطقة الأورو-متوسطية، مما يجعلها أرضية مناسبة لمواجهة التحديات العالمية على نطاق أصغر، ومن ثم تبادل أفضل الممارسات والحلول الناجحة مع المجتمع الدولي بهدف تقديم نموذج ناجح وحشد الجهود الدولية الرامية إلى حل تلك الأزمات.

وقد شهد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تعمل في المنطقة الأورومتوسطية نمواً مطرداً السنوات الثلاث الماضية، وذلك بعد حصول الاتحاد من أجل المتوسط على وضعية المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٥، سعياً لتحقيق تكامل مع الجهود والمبادرات الدولية والإقليمية بما يتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ في المنطقة بشكل متسق.

منح مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين COP22 صفة المراقب إلى الاتحاد من أجل المتوسط في نوفمبر ٢٠١٦. ومنذ ذلك الحين، شاركت الأمانة بشكل نشط في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لتعزيز أطر العمل الأورومتوسطي في ذلك المجال الهام.

من هذا المنطلق، تم توقيع مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ على هامش مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين COP24 لمواصلة التعاون من أجل تنفيذ اتفاقية باريس في المنطقة الأورو-متوسطية، بما في ذلك التدابير اللازمة لتحقيق المساهمات الوطنية (NDCs) وأهداف وخطط التكيف الوطنية التي وضعتها الاتفاقية.

يقوم الاتحاد من أجل المتوسط بالتنسيق مع كل من منظمة الصحة العالمية ومركز أبحاث علم الأوبئة والوقاية من السرطان في بييمونتي (إيطاليا) منذ عام ٢٠١٦ لتطوير مشروع WoRTH: حق المرأة في الصحة، والذي يهدف إلى تحسين سياسات الكشف عن السرطان وإدخال نهج جديد في السياسات والخدمات القائمة لمكافحة سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي.

وسيقوم المشروع، بميزانية قدرها ٤,١٦ مليون يورو على مدار أربع سنوات، بتدريب أكثر من ٣٠٠ مختص بهدف تحقيق فوائد صحية لما يزيد عن ٤٥٠٠٠ امرأة في ألبانيا والجبل الأسود والمغرب.

تضطلع الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة، بدور نشط في تنسيق مساهمة دول البحر المتوسط في المنتدى العالمي للمياه، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في برازيليا في مارس ٢٠١٨.

حيث عقدت الأمانة العامة، باعتبارها وسيط، الاجتماع التشاوري الثاني لشركاء العملية الإقليمية المتوسطية في برازيليا لضمان مساهمة متسقة ومتماسكة من المنطقة في إطار الاستراتيجية العالمية للمياه.

الخلاصة:

قامت المنظمة بتعزيز أنشطتها في مجالات الحوار السياسي والاستقرار والتنمية البشرية، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق التكامل الإقليمي في البحر المتوسط، وذلك بعد ثلاث سنوات من اعتماد خارطة الطريق من قبل وزراء خارجية الاتحاد من أجل المتوسط.

وقد أدى تعزيز انخراط الدول الأعضاء في أطر التعاون الخاصة بالاتحاد، إلى جانب الدعم الدائم من الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط، إلى مزيد من الحوار البناء والتعاون النشط في المجالات الاستراتيجية، فضلاً عن تحقيق نتائج طموحة وملموسة. كما تقود الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بفضل خبراتها الفنية المتنامية العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق آثار ملموسة على أرض الواقع لمروجي المشروعات والمستفيدين منها.

ومن هذا المنطلق، تسعى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط لمواصلة تطوير منهجية عملها من خلال تعزيز انخراطها في الموضوعات عبر القطاعية، وتحقيق ترابط بين المسائل التقنية والسياسية.

علاوة على ذلك، تطمح الأمانة العامة إلى تعزيز أوجه عملها تجاه التحديات العالمية الشاملة عبر القطاعية، والتي تشمل العديد من منصات التعاون الخاصة بها، بما يعزز نطاق عملها في المجالات الرئيسية.

كما تسعى الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط إلى تعزيز علاقاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وذلك في إطار جهودها لوضع البحر الأبيض المتوسط في طليعة الجهود الدولية الرامية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط

ufmsecretariat.org

Palau de Pedralbes | Pere Duran Farell, 11 | 08034 Barcelona, Spain
Phone: 00 34 93 521 4100 | Fax: 00 34 93 521 4102